واصل مناقشته لمواد وأحكام مشروع قانون الصحة العامة

البرلمان يستعرض المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الاتصالات

الحكومة في مذكرتها التفسيرية: هدف المشروع استيعاب المتغيرات العالمية وتقنية المعلومات والاتصالات

صنعاء /سبأ :

أستعرض مجلس النـواب فـي جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الاتصالات وتقنية المعلومات الذي قـرأه على المجلس وزيـر الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس كمال الجبري .

و احتوى مشروع القانون على احد عشر باباً وثمانية فصول تضمنت التسمية والتعاريف والأهداف ، ومهام وصلاحيات الوزارة ، وهيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات والرخص ، وتعديلها وإلغاءها وتضمن الباب السادس الخدمات الشاملة ، ومراقبة المرخص لهم وسلطة الضبط ، و الوصول إلى العقارات والاستملاك ، وحالات الطوارئ والأمن الوطني ، وتضمن الباب العاشر المخالفات والعقوبات ، فيما تضمن الباب الحـادي عشر أحكاماً ختامية.

وتطرقت المـذكـرة التفسيرية لمشروع القانون إلى تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ونشر خدماته على نحو يواكب تطور وسائل التقنية ويلبي احتياجات جميع المستفيدين بأنسب الأسعار ويشجع الاستثمار الوطني والأجنبي في هذا المجال في إطار قواعد المنافسة الحرة وعلى الأخص ضمان توفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات إلى جميع مناطق الجمهورية بما في ذلك مناطق التوسع الاقتصادي والعمراني والمناطق الحضرية والريفية والنائية وكـذا ضمان الاستخدام الأمثل للطيف الترددي وزيادة العائد منه وتفعيل دور قطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق برامج الكفاءة الفنية والاقتصادية لمختلف خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وحماية المستفيدين إلى جانب الالتزام بأحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية وفقا لأحكام الدستور.

وأوضحت الحكومة في مذكرتها التفسيرية أن مشروع قانون الاتصالات وتقنية المعلومات يهدف إلى استيعاب المتغيرات العالمية في سياسات واقتصاديات الاتصالات وتقنية المعلومات وإعداد تشريعات وسياسات تهدف تشجيع الاستثمار لتنمية شبكات وخدمات الاتصالات في اليمن واعتماد إطار قانوني وتنظيمي فعال يشجع المنافسة الشريفة ويخلق بيئة مستقرة تتسم بالشفافية وتعطي الثقة بالأمان للمستثمرين وترعى حقوق المنتفعين بالخدمات وحقوق المستثمرين / المشغلين وحقوق الدولة .

كما أن مشروع القانون هو إطار استراتيجي لتحقيق شراكة قوية بين الـدولـة وجميع المستثمرين والمشغلين فـي الجمهورية (القطاع العام -القطاع المختلط- القطاع الخاص) من اجل النهوض بخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لدعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الجمهورية .

إلى ذلك واصـل مجلس النواب مناقشته لمواد وأحكام مشروع قانون الصحة العامة في ضوء تقرير لجنة الصحة العامة والسكان مقرا بذلك عددا من المواد مع إدخال بعض التعديلات الايجابية عليها بغية إثرائها وبما يحقق أهداف سن هذا القانون .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح يوم السبت القادم بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وكيل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ياسين محمود والوكيل المساعد بالوزارة عبدالله الحمامي وعدد من المسؤولين المختصين في الجهات ذات العلاقة .

في اجتماع لمجلس الصندوق الاجتماعي للتنمية برئاسة رئيس الوزراء

إقرار خطته السنوية للعام الجاري 2009م

(396) مشروعاً سينفذها الصندوق بكلفة (188) مليون دولار

الصندوق نفذ العام الماضي 351 مشروعاً.. وتعز احتلت المرتبة الأولى

صنعاء / سبأ :

اقر مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية في اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الإدارة الدكتور علي محمد مجور الخطة السنوية للصندوق الاجتماعي للعام الحالي 2009م والتي تستهدف تنفيذ الف و 396 مشروعا بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 188 مليون دولار .

وتتوزع المشاريع على برامج تنمية المجتمع بعدد 899 مشروعا بكلفة 130ر1 مليون دولار وبرامج التنمية الاقتصادية بواقع 235 مشروعا بتكلفة 46 مليون دولار و 262 مشروعا لبرنامج التنمية المؤسسية وبناء القدرات بمبلغ تقديري 11ر6 مليون دولار .

وقدرت مساهمة المجتمع المحلي (المستفيدين) بحوالي 16ر4 بالمائة، وهو بمتوسط تسعة بالمائة من اجمالي الكلفة التقديرية .

واشاد المجلس بالآلية الدقيقة والشفافة التي تم اعتمادها في اعداد مشروع الخطة التي تركز على الاستمرار في تنفيذ برامج وسياسات مكافحة الفقر من خلال التدخل في عدد من القطاعات الحيوية بما في ذلك المساهمة في تحقيق اهداف الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الاساسي والثانوي ورفع نسبة التغطية للخدمات الصحية الاساسية وتحسين نوعية التعليم الصحي، فضلا عن دعم الجهود الحكومية وغير الحكومية لتوفير مياه الشرب في المناطق الريفية والتوسع في تغطية خدمات الصرف الصحي وكذلك الاستمرار في دعم المشاريع الصغيرة والأصغر والتطوير النوعي لبرامج ومؤسسات التمويل الاصغر وغيرها.

واطلع المجلس على تقرير الادارة التنفيذية للصندوق حول مستوى تنفيذ خطة الصندوق للعام الماضي 2008 .. حيث اوضح التقرير ان الصندوق قد تمكن من انجاز الف و 351 مشروعا في مختلف المجالات التي يعمل بها الصندوق وذلك من اجمالي الف و 362 مشروعا استهدفته خطة 2008م وبنسبة انجاز بلغت 99ر2 بالمائة وذلك بمبلغ اجمالي وقدره 194ر9 مليون دولار .

واشار التقرير الى عدد المشاريع التراكمية التي تم تنفيذها من قبل الصندوق منذ انشائه في عام 1997م وحتى 31 ديسمبر 2008م .. مبينا أنه تم انجاز اكثر من ثمانية الاف و 218 مشروعا بتكلفة اجمالية وقدرها 157 ملياراً و 180 مليون ريال اي ما يعادل 785ر9 مليون دولار منها 537ر5 مليون دولار للفترة 2004-2008م وذلك من المرحلة الثالثة لعمل الصندوق والتي تمتد حتى العام 2010م.

وأشـار الـى ان محافظة تعز تصدرت قائمة المحـافـظـات المستفيدة مـن تلك المخصصات وباجمالي 77 مليون دولار تليها محافظة إب 56 مليون دولار فالحديدة 50 مليون دولار، وتوزعت بقية المخصصات البالغة 354ر5 مليون دولار على امانة العاصمة والمحافظات الاخرى .

وعبر المجلس عن تقديره للجهود التي تبذلها الادارة التنفيذية للصندوق في ادارة المشاريع المختلفة بابعادها التنموية والاجتماعية الوطنية.

عقد جلسة مباحثات يمنية - تركية برئاسة وزيري خارجية البلدين

القربي : الجانبان اليمني والتركي أكدا أهمية إصلاح الداخل الفلسطيني

باباجان : تركيا ترغب في الدخول للاستثمار في السوق اليمني

صنعاء / سبأ :

عقدت امس في وزارة الخارجية جلسة مباحثات رسمية يمنية تركية برئاسة وزير الخارجية الدكتور ابوبكر القربي ونظيره التركي علي باباجان كرست لبحث علاقات التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين فضلا عن بحث الموضوعات ذات الصلة بالصراع العربي الأسرئيلي والمستجدات الإقليمية والدولية . وأوضـح الدكتور ابوبكر القربي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إن المباحثات ركزت على علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري وآفاق تطويرها فضلا عن التعاون في المجال العلمي وتعزيز التعاون الثنائي في المجال الثقافي والتعليمي .

وعقب المباحثات عقد وزيرا خارجية البلدين مؤتمرا صحافيا أشـار وزير الخارجية الدكتور ابو بكر القربي الى ان زيارة وزير الخارجية التركي والوفد المرافق لليمن تأتي لتعزيز علاقات التعاون التي توجت بالزيارة التي قام بها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إلى تركيا فضلا عن الزيارات المتبادلة لكبار المسؤولين في كلا البلدين .

وقال» إن زيارة المسؤول التركي تأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية تستدعي التشاور بين دول المنطقة».. لافتا إلى أن الجانبين بحثا في المستجدات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها قضية الصراع العربي الإسرائيلي والـدور التركي في عملية السلام ووقف إطلاق النار والموقف التركي الداعم لقطاع غزة.. مؤكدين أهمية إصلاح الداخل الفلسطيني باعتباره الطريق الأمثل للخروج من الأزمة الراهنة وفقا لمبادرة السلام العربية .

ولفت الدكتور القربي إلى الدور التركي في القضية الفلسطينية خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة.. مشيرا إلى أن وجهات نظر البلدين كانت متطابقة حيال عملية السلام وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل .

من جانبه عبر الوزير التركي عن شكره وتقديره للحكومة اليمنية على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وقال إن اليمن وتركيا يتمتعان بعلاقات ممتازة ومتينة وجذورها التاريخية ضاربة، ناهيك عن الروابط الثقافية المتينة بين البلدين..

مشيرا إلى أن زيـارة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إلى تركيا كانت الأولى من نوعها وشكلت علامة فارقة في العلاقات بين البلدين.

وقـال « المباحثات اليمنية التركية تناولت علاقات التعاون بين البلدين فضلا عن أجـراء الجانبين مـداولات سياسية امتدادا للمباحثات التي أجراها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مع القيادة التركية خلال زيارته السابقة إلى تركيا».

ولفت الوزير بابا جان إلى أن اليمن وتركيا تتعاونان في الكثير من المحافل الدولية مثمنا الدور اليمني الذي بذل من أجل حصول تركيا على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن .

وأضاف « نشعر أن هناك تحسناً دائماً في العلاقات بين البلدين وخصوصا في المجال الاقتصادي فحجم التبادل التجاري بين اليمن وتركيا أرتفع خلال العام الماضي إلى 300 مليون دولار بما يعادل ضعف حجم التبادل التجاري في العام الذي سبقه .

وأكـد أن تركيا ترغب في الدخول للاستثمار في السوق اليمني وأن هناك مشاريع تسير قدما في الطريق المحدد لها في المجال الاقتصادي .

وفي رده على سـؤال لمندوب وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) عن المشاريع التي يمكن لتركيا الاستثمار فيها في اليمن اجـاب الوزير التركي : « نحن نتابع باهتمام وعن قرب التطورات الاقتصادية في اليمن ولدينا اهتمام بالاتجاه نحو تحسين البنية التحتية في اليمن كما أن هناك شركات تركية أبدت اهتماما للدخول إلى السوق اليمنية ».

وفي الشأن الدولي أكد الوزير باباجان أن المباحثات اليمنية التركية تناولت الوضع في قطاع غزة مشيراً إلى أن ما جرى في الأسابيع الماضية كان وضعا مقلقا ومؤسفا.

واضاف «المنطقة تشهد حاليا هدوء نسبيا في ظل إعلانين لوقف إطلاق النار من الجانبين غير أن الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لم يوقعا على أي أتفاق لوقف النار ما يجعل الوضع قابلا للانفجار في أية لحظة كما أن الصراع بين الفصائل الفلسطينية يجعل الحل الفلسطيني صعبا» .

ولفت إلى أن المصالحة بين «فتح» وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» أمـر حتمي وضـــروري لحل القضية الفلسطينية ».

وأشار إلى الدور الذي تلعبه مصر في هذا المسار مبينا أن تركيا لن تتوانى على تقديم أي جهد في سبيل تعزيز عملية السلام في المنطقة .

وعن مستقبل الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل قال الوزير التركي» الوساطة التركية كانت قائمة بين سوريا وإسرائيل إلى يوم 27 ديسمبر عندما بدأ الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة وليس من المنطقي أن يكون هناك مباحثات ووساطة في الوقت الذي يكون هناك دمار في قطاع غزة ».

وأكـد أن تركيا «تـرى أن مثل هذه النزاعات لا تحسم بالأسلوب العسكري ولا بد أن يكون الحـوار السياسي هو الوسيلة لحل الأشكاليات» .